

تقرير حوكمة الشركات عن عام 2014

تؤمن المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق بأن التطبيق الصحيح لضوابط الحكومة ومعايير الإنضباط المؤسسي فيها من شأنه إضافة وتحقيق قيم لا تقل أهميتها بأي حال من الأحوال عن النجاح الذي تحقق في إدارة عملياتها .

تطبيق مبادئ الحوكمة :

كانت المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق من أوائل الشركات التي تفاعلت بإيجابية تامة مع توجهات هيئة الأوراق المالية والسلع لتطبيق ضوابط حوكمة الشركات التجارية (Corporate Governance) لقوعتها في المزايا التي توفرها هذه الضوابط والتي ساهمت ولازالت تساهمن في دعم مسيرة المؤسسة الناجحة في قيادة تغيير أنماط العمل والإبتكار والإبداع وضمان تحسن الأداء والإستمرار في التميز وتقليل المخاطر والإرتقاء بالشعور بالمسؤولية والإيمان بالشفافية ومراعاة حقوق المساهمين . إن المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق تلتزم بأعلى مستويات الإدارة مستمدة قيمها واستراتيجيتها من النظام الذي يدمج الأخلاق والشفافية والنزاهة والإفصاح والمساءلة وممارسات الشركات الرائدة والمتواقة . تبني إطار حوكمة الشركات يعني تبني المبادئ والمعايير التي وضعتها هيئة الأوراق المالية والسلع ، وبما ان المؤسسة ملتزمة تماما بتطبيق هذه الضوابط والممارسات فانها قد سعت لتحقيق الأمور الآتية :

- إنشاء لجنة الترشيحات والمكافآت والتدقيق .
- التوقيع على نماذج إقرار إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة .
- إنشاء إدارة الرقابة الداخلية كإدارة مستقلة تقدم تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة .

وقد وضعت الوثائق التالية لضمان الالتزام بكل انظمة الحوكمة

- دليل حوكمة الشركات
- دليل عمل لجنة التدقيق
- دليل عمل لجنة الترشيحات والمكافآت .
- دليل عمل إدارة الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي .



ان المؤسسة تعمل على ايصال المعلومات الدقيقة عن كل نشاطاتها الى المساهمين والى هيئة الاوراق المالية والسلع بصورة فورية ، كما ان مجلس الادارة والادارة العليا للمؤسسة تجتمع سنويا بالسادة المساهمين فى اجتماعات الجمعية العمومية وفى اثناء هذه الاجتماعات يتم مناقشة التقرير المالي السنوى للمؤسسة بالإضافة الى تقرير السيد / رئيس مجلس الادارة عن المؤسسة ، كما يتم تقديم جدول الاعمال الذى يجب مناقشته فى الاجتماع وخلال هذه الاجتماعات يتم التواصل بين المساهمين والادارة العليا واعضاء مجلس الادارة حيث يقومون بتقديم المقترنات والشكوى بخصوص اعمال المؤسسة . كما يحضر هذا الاجتماع المدققين الخارجيين للمؤسسة ويقومون بتقديم تقريرهم عن السنة المالية المنتهية ويجيرون على جميع الاستلة المقدمة من المساهمين .

وحيث أن المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق التزمت بتوجيهات هيئة الاوراق المالية والسلع لتطبيق ضوابط حوكمة الشركات التجارية منذ البداية ، فقد أدى هذا الإنزام الى إكمال نظام الحكومة لديها ولذلك لم يشهد العام 2014 أي إضافات جديدة على نظام الحكومة بالمؤسسة .

ثانياً : تعاملات أعضاء مجلس الإدارة في الأوراق المالية :

إن تعاملات أعضاء مجلس الإدارة وأى من الموظفين المطلعين على البيانات الأساسية للمؤسسة مرتبطة بأحكام وقرارات هيئة الاوراق المالية والسلع ومنها المادة (14) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (2) لسنة 2001 في شأن النظام الخاص بالتداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق .

هذا من جهة ومن جهة أخرى يحظر على أعضاء المجلس والموظفين التداول في أسهم المؤسسة أو الشركات التابعة لها في الآجال القصيرة بقصد المضاربة سواء بشكل يومي أو بشكل أسبوعي ، كما يحظر عليهم تداول هذه الأسهم بقصد إيهام باقي المستثمرين والتأثير على أسعار المؤسسة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، كما يحظر عليهم التداول في أسهم المؤسسة عندما يصل إلى علمهم معلومات عن أي أحداث أو قرارات هامة من شأنها التأثير على أسعار أسهم المؤسسة ، وفي جميع الأحوال لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين



أو شخص من الموظفين المطلعين على البيانات الأساسية للمؤسسة التصرف بنفسه أو بواسطة غيره في أوراق مالية للمؤسسة خلال الفترات الآتية :

- أ/ فترة خمسة عشرة يوماً قبل إنتهاء الفترة المالية السنوية للمؤسسة وحتى تاريخ إعلان ونشر النتائج.
- ب/ فترة خمسة عشر يوماً السابقة لموعد انعقاد الجمعية العمومية العادية وغير العادية وقبل عشرة أيام من الإعلان عن أي معلومات جوهرية من شأنها أن تؤثر على سعر السهم إلا إذا كانت المعلومات ناتجة عن أحداث طارئة ومفاجئة .
- ج/ فترة خمسة عشرة يوماً قبل إنتهاء الفترة المالية الربع سنوية وحتى تاريخ تزويد سوق الأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية والسلع بالقرير الربع سنوي .

أن مجلس الإدارة يتوافق مع الشروط المذكورة أعلاه فيما يتعلق بالقيود المطلوبة في التداول على أسهم المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق بواسطة المديرين والموظفين خلال العام 2014 .

وخلال العام 2014 لم تكن هناك أية تداولات على أسهم المؤسسة من قبل أعضاء مجلس الإدارة أو أقاربهم من الدرجة الأولى .

ثالثاً : تشكيل مجلس الإدارة :

أعضاء مجلس الإدارة جميعهم من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ، ولقد كان مجلس الإدارة ولا يزال فاعلاً في بناء ثقافة إدارة اعتبارية قوية في المؤسسة تلعب دوراً هاماً في تحديد وتنفيذ معايير المسؤولية التي تمكن الإدارة من إدارة المؤسسة بما يسهم في خدمة مصالح المساهمين إلى أقصى حد ممكن .



يخضع المجلس لجدول مهام رسمية خاص به واجتماعات دورية متابعة ، فهو مسؤول عن وضع الاستراتيجيات الكاملة للمؤسسة ، وعن سياسة المؤسسة في البيع والشراء ، وعن الموافقة على إقتراحات الإنفاقات الرأسمالية والبنت في شؤون المؤسسة المالية ، كما يراقب المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة ويقوم بمراجعة ميزانيتها السنوية ويراقب عمل المؤسسة في تنفيذ تلك الميزانية ، وينظر المجلس أيضاً في قضايا بيئة العمل والموظفين وتعيين المناصب الهامة .

بيان تشكيل مجلس الإدارة حسب فئات أعضائه (تنفيذي وغير تنفيذي ومستقل) والبيانات الخاصة بهم والخبرات والمؤهلات وعضوية أعضاء المجلس في آية شركات مساهمة أخرى ومناصبهم في أي موقع رقابية أو حكومية او تجارية هامة أخرى:

1- معالي الشيخ / حمدان بن مبارك آل نهيان :

يشغل حالياً منصب وزير التعليم العالي والبحث العلمي رئيس مجلس الإدارة (عضو مستقل)

وزير الأشغال العامة السابق ، من مواليد العام 1958 ، حاصل علي بكالوريس في العلوم السياسية تخصص إدارة وإقتصاد ، وهو كذلك يرأس مجلس إدارة كل من :-

برنامج زايد للإسكان - الهيئة الوطنية للمواصلات - اللجنة التنفيذية لتطوير المناطق النائية - اللجنة العليا لأمن الموانئ والمطارات المدنية - شركة روיאל جيت ، وبالإضافة لعمله حالياً كوزير للتعليم العالي والبحث العلمي فإنه أيضاً يشغل منصب نائب رئيس شركة الإمارات للإعلام والتي تعتبر اهم شركة إتصالات في الإمارات العربية المتحدة . وقد عمل معالي الشيخ / حمدان في السابق كوكيل دائرة الطيران المدني ثم رئيس دائرة الطيران المدني ، وكذلك شغل منصب نائب رئيس شركة الخليج لصيانة الطائرات ، كما شغل منصب رئيس بالتناوب لشركة طيران الخليج وتم إطلاق برنامج (مشروع فالكون) في عهده .



2- سعادة / سلطان بن غنوم الهماملي :

نائب رئيس مجلس الإدارة (عضو مستقل)

وهو حاصل علي بكالوريس العلوم من الولايات المتحدة ، وعمل سابقا كعضو منتدب للمؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق ، وكذلك عمل كعضو مجلس إدارة في طيران الخليج كما تقلد مناصب حكومية عليا ابرزها مدير ومستشار رئيس طيران ابوظبي المدنى ورئيس لجنة تطوير النقل الجوى / مطار ابوظبى الدولى . وتقىد ايضا منصب مدير مفوض لشركة الخليج لصيانة الطائرات ومدير تنفيذى لشركة جامكو ودائرة المشتريات لإمارة أبوظبى ومدينة الشيخ خليفة الطبية في أبوظبى .

3- السيد / عبد الله خلف العتيقة :

عضو مجلس الإدارة (عضو مستقل) .

يحمل مؤهل البكالريوس في المالية من الولايات المتحدة الأمريكية و ماجستير إدارة الأعمال من كندا ، وهو رئيس المجموعة المصرفية للشركات ونائب المدير العام للقطاع المصرفى المحلى بينك أبوظبى الوطنى ، كما انه عضو مجلس إدارة شركة ابوظبى العقارية وشركة ابوظبى للتمويل الإسلامى ومجلس ابوظبى للتوطين ، كما انه عضو مجلس إدارة ابوظبى الوطنى للتأمين ، بالإضافة الى إدارته لعدة مؤسسات تجارية خاصة به .

4- السيد / شاهين بن ربيع المهيمرى:

عضو مجلس الإدارة (عضو مستقل) .

لديه بكالوريس تكنولوجيا الإتصالات التجارية من جامعة ستافوردشير من المملكة المتحدة ، يشغل حاليا منصب مدير مفوض لمجموعة الربيع ، كما انه المدير المفوض لشركة إلكتروميكانيكال ابوظبى .



5- السيدة / آمنة سيف المنصوري:

عضو مجلس الإدارة (عضو مستقل) .

لديها شهادة متخصصة في ممارسات شئون الموظفين من معهد تشارترد لتنمية الأفراد من المملكة المتحدة ، كما أنها تحمل شهادة مدقق رئيسي معتمد وحاصلة على شهادة مدقق للصحة المهنية ونظم إدارة السلامة من BVQI ، عملت كمراقب العلاقات العامة لدى دائرة الطيران المدني ثم كمشرف لقسم التسويق والتطوير التجاري بنفس الدائرة وأيضاً كمدير لنظام الإدارة المتكاملة ، تعمل حالياً كمدير تنفيذي للموارد البشرية والخدمات المساندة بشركة روיאל جيت .

6- السيد / محمد أحمد الخوري:

عضو مجلس الإدارة (عضو مستقل) .

لديه بكالوريوس مالية ومصرفيه من جامعة ستافوردشير من المملكة المتحدة ، عمل كمساعد رئيس مجلس الإدارة ومدير تطوير الأعمال لدى الخالدية الدولية القابضة ، يشغل حالياً منصب مدير عام مكتب سمو الشيخ/ سعيد بن حمدان آل نهيان بالإضافة إلى أنه مدير عام مجموعة الإمارات الأولى للتكنولوجيا والتجارة لإدارة إستثمارات سمو الشيخ/ سعيد بن حمدان آل نهيان ، كما أنه شريك ورئيس مجلس إدارة مجموعة الإمارات الأولى للطيران .

وفيما يلي بيان بمدة عضوية كل عضو من أعضاء المجلس الحاليين في مجلس الإدارة :

الأسم	الصفة	مدة العضوية	الجهة التي يمثلها
1 معاذ الشيخ / حمدان بن مبارك آل نهيان	رئيس مجلس الإدارة	2008	نفسه بالانتخاب
2 سعادة / سلطان بن غنوم الهاجري	نائب رئيس المجلس	2008	نفسه بالانتخاب
3 السيد / عبد الله خلف العتيقة	عضو المجلس	2008	نفسه بالانتخاب
4 السيد / شاهين بن ربيع المهيري	عضو المجلس	2011	نفسه بالانتخاب
5 السيدة / آمنة سيف المنصوري	عضو المجلس	2014	نفسها بالانتخاب
6 السيد / محمد أحمد الخوري	عضو المجلس	2014	نفسه بالانتخاب



بيان طريقة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة من قبل السادة المساهمين في الجمعيات العمومية العادية للمؤسسة إستناداً إلى أحكام المادة (7) من القرار الوزاري رقم 518 لسنة 2009 بشأن ضوابط الحكومة ومعايير الإنضباط المؤسسي والمادة (118) من قانون الشركات التجارية رقم (8) لسنة 1984 حيث تكون مكافأة الأعضاء من نسبة مؤدية من الربح الصافي ، كما يجوز أن تدفع المؤسسة مصاريفاً أو أتعاباً إضافية أو مرتبًا شهرياً بالقدر الذي يقرره مجلس الإدارة لأي عضو من أعضائه إذا كان العضو يعمل في لجنة من اللجان أو يبذل جهوداً خاصة أو يقوم بأعمال إضافية لخدمة المؤسسة فوق واجباته العادية كعضو في مجلس الإدارة وفي كل الحالات يجب أن لا تزيد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة على 10 % من الربح الصافي بعد خصم الاستهلاكات والاحتياطي وتوزيع ربح لا يقل عن 5% من رأس المال على المساهمين .

وقد بلغت مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2013 مبلغ 9,594,674 (تسعة ملايين وخمسمائة واربعة وتسعون ألفاً وستمائة اربعة وسبعين) درهم وهو المبلغ الذي تمت الموافقة عليه بواسطة السادة المساهمين .

اما عن السنة المالية 2014 ، فإن توزيع المكافآت على أعضاء مجلس الإدارة لم يتم بعد ، وتم اقتراح مبلغ 11,885,333 (أحد عشر مليوناً وثمانمائة وخمسة وثمانون ألفاً وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون) درهم وسيتم عرض المقترح على المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية القادمة لإقرارها او رفضها .

وبخصوص مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة عن حضور جلسات مجلس الإدارة وللجان المنبثقة عن المجلس ، فإن أعضاء مجلس الإدارة – في السابق او في الحاضر – لا يتقاضون اي مكافآت او بدلات عن حضورهم لتلك الجلسات .

• بيان عدد اجتماعات مجلس الإدارة للعام 2014 :

عقد مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق عدد (6) اجتماعات خلال العام المنصرم 2014





الإجتماع الأول بتاريخ 24 / فبراير / 2014

الإجتماع الثاني بتاريخ 23 / ابريل / 2014

الإجتماع الثالث بتاريخ 13 / مايو / 2014

الإجتماع الرابع بتاريخ 11 / سبتمبر / 2014

الإجتماع الخامس بتاريخ 12 / نوفمبر / 2014

الإجتماع السادس بتاريخ 17 / ديسمبر / 2014

• بيان مهام و اختصاصات مجلس الإدارة التي قامت بها الإدارة التنفيذية بناء على تفويض من المجلس
خلال العام 2014 لم يقم مجلس إدارة المؤسسة بتفويض الإدارة للقيام بأي من مهام أو اختصاصات المجلس.

• بيان تفاصيل التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة (أصحاب المصالح)
اما فيما يتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة خلال العام 2014 ، فإنه لا توجد اي تعاملات مع أصحاب المصالح.

بيان تفصيلي باسماء كبار الموظفين التنفيذيين في الشركة :

السيد / محمد أحمد عرفة منيب :

الرئيس التنفيذي للمؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق ، يقدم تقاريره إلى رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس .
ومن ضمن مسؤولياته الحفاظ على وتوسيع المؤسسة التي تمتلك العلامة التجارية دانات فضلا عن امتلاك عدد

المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق
National Corporation for Tourism and Hotels

8



من الفنادق في أبوظبي والعين . كما ان الرئيس التنفيذي يشرف على تعمير العديد من المشاريع قيد التنفيذ والتي تشمل فنادق ومنتجعات فخمة . وهو المسؤول عن التعريف عن المؤسسة وتوسيع نشاطاتها داخل وخارج حدود دولة الإمارات العربية المتحدة وكذلك في منطقة الشرق الأوسط وما وراءها .

والرئيس التنفيذي يتعاون مع المجلس لتحديد وتوضيح الرؤية للمؤسسة ووضع استراتيجيات لتحقيق هذه الرؤية ، كم انه يقوم برصد تطور الإستراتيجيات لضمان السلامة المالية الطويلة الأجل للمؤسسة بالإضافة الى مسئوليته عن إدارة عمليات المؤسسة في الخارج والتأكد من امثالها لجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية ، بالإضافة الى إدارته كل التغييرات في السياسة التشغيلية ، والإجراءات والبرامج والتوجهات الجديدة للمؤسسة .

وتقع على عاتق الرئيس التنفيذي مسئولية تسويق جميع منتجات المؤسسة وخدماتها من أجل الاستلاء على حصة أكبر في السوق بالإضافة لتطوير أسواق جديدة والحفاظ على مكانة المؤسسة التنافسية في الصناعة . كما انه يشارك بشكل مباشر في تطوير المؤسسة العام في قطاع الأعمال . والرئيس التنفيذي لديه دراية ومعرفة وفهم لجميع المجالات الرئيسية للعمل في المؤسسة والذي يشمل الإدارة المالية ، عمليات التموين ، إدارة الفنادق ، والتطوير لقطاع الأعمال والموارد البشرية ، وهو على مقدرة كاملة في إدارة هذه القطاعات.

إن الرئيس التنفيذي حريص على استمرار المؤسسة ورسالتها والبرامج والخدمات في صورة قوية وإيجابية لأصحاب المصلحة المعنيين .

السيد/ هانى محمود فرج :

الرئيس المالي التنفيذي للمؤسسة ، يقدم تقاريره إلى الرئيس التنفيذي مباشرة ، ومن ضمن المهام الموكلة إليه توجيه وإدارة المؤسسة ، التخطيط المالي ، إعداد الميزانيات ، الممارسات المحاسبية وإدارة العلاقة مع المجتمع المالي والمؤسسات . بالإضافة إلى دوره في تطوير الرقابة الداخلية للمؤسسة وكل السياسات والممارسات المتعلقة بها ، إصدار المبادئ التوجيهية والإجراءات لضمان سلامة موجودات المؤسسة ومواردها المالية واستخدامها بكفاءة ، فضلا عن توجيه الممارسات المحاسبية وإعداد البيانات المالية والميزانيات السنوية ، بالإضافة إلى تقديم



المشورة والتوصيات إلى مختلف القطاعات بشأن القرارات المالية الاستراتيجية . كما انه يقوم بتقديم الاقتراحات للقيادة ووضع خطط متوسطة وقصيرة المدى وبرامج تنفيذية لإدارة وتحقيق الأهداف المالية من خلال قيادة وإدارة فريق الإدارة المالية للمؤسسة . ومن مهامه ايضا الإشراف على أعمال عمليات المحفظة المالية للمؤسسة مع الإشراف على الميزانية السنوية المحددة للربح والنفقات . ومن مهامه ايضا تقديم المشورة للإدارة العليا في القضايا المتعلقة بتطوير الأعمال الاستراتيجية والقضايا الرئيسية ، بالإضافة إلى التخطيط للمؤسسة وتقديم التوصيات بشأن مختلف القرارات المالية والتجارية ، كما انه يعمل على تطوير رأس المال ووضع الميزانية السنوية للتشغيل وربطها بخطط عمل وإستراتيجيات المؤسسة .

ومن مهام الرئيس المالي التنفيذي التنسيق مع الرئيس التنفيذي للمؤسسة لتزويد رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بكافة المعلومات الدقيقة عن الأوضاع المالية والاتجاهات المالية للمؤسسة بالإضافة إلى تقديم المشورة المناسبة في الوقت المناسب.

كما ان الرئيس المالي التنفيذي يقوم بإعداد الموازنة التقديرية ومراقبة جميع البيانات والنفقات والأداء المالي في المؤسسة وذلك بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي وذلك لضمان الالتزام من جميع البيانات بالميزانية السنوية المحددة .

السيد/ ماثيو فيرت كاتيل أبراهام :

المراقب المالي للمؤسسة ، يقدم تقاريره إلى الرئيس المالي التنفيذي ، ومن ضمن مهامه إعداد البيانات المالية وفقاً لسياسات المؤسسة مع ضمان الدقة وسرعة الإعداد . كما انه يعمل على تطوير فريق المحاسبة لضمان إعداد كشوف المرتبات وحسابات الدفع وحسابات القبض بالإضافة إلى وظائف الإشراف على كفاءة إدارة الندية . ومن مهامه المساعدة في مهام المراجعة الداخلية والخارجية مع الحرص على أن تظل متوافقة مع المتطلبات النظامية والقانونية للمؤسسة .



ومن المهام الموكلة اليه ضمان تدابير الرقابة الداخلية المعمول بها لتحقيق والامتثال لجميع متطلبات الحكومة بالإضافة الى ذلك فإنه يقوم بتنفيذ كل المهام الموكلة اليه من قبل السيد/ الرئيس المالي التنفيذي .

السيد/ بعـة زينـل :

مسؤول المساهمين وحوكمة الشركات وإدارة علاقات المستثمرين والقائم بأعمال مدير إدارة الموارد البشرية ، يقدم تقاريره الى الرئيس المالي التنفيذي للمؤسسة عن أهم المستجدات التي تخص تنفيذ وإقرار ضوابط حوكمة الشركات والتأكيد من الإيفاء بمتطلباتها ومتابعة شؤون المساهمين والحرص على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة معهم وتزويدهم بين آونة و أخرى عن أهم ما يستجد في المؤسسة وعن نتائج أعمالها وبما يهم المستثمرين ، يقوم باعمال الإدارة العامة للموارد البشرية في المؤسسة . كما يقوم بوضع وتأسيس استراتيجيات وسياسات ونظام للموارد البشرية والإدارة مثل برامج التدريب وتقدير الأداء ، والتوظيف ، التعويض ، والمزايا ، وشئون الموظفين ، الخ...

ومن مهام مدير إدارة الموارد البشرية انه يقوم بتصميم وتطوير نظام الموارد البشرية كافة ، وضمان أن النظام المعتمد حاليا يحقق العدالة الداخلية وقدر على المنافسة الخارجية .

ومن مسئoliاته وضع وتنفيذ وصيانة نظام إدارة الأداء ، مع كل الإجراءات والسياسات ذات الصلة و الأشكال ذات الصلة في توصيف الوظائف والتنسيق والتحديث مستمرة لهم وفقاً للمهام الجديدة ، وإعادة الهيكلة التنظيمية الخ.....

كما انه يعمل على تحديد متطلبات القوى العاملة للمؤسسة وفقاً لخطيط واعتماد ممارسات العمل بالتنسيق مع مديرى الإدارات .

السيد/ ولـيد هارـونـى :

مدير قسم الفنادق ، يقدم تقاريره إلى الرئيس التنفيذي مباشرة ، ووظيفته هي متابعة اعمال جميع فنادق المؤسسة والتأكيد من أن جميع هذه الفنادق فعالة ومرجحة ، ولزيادة قيمتها الاقتصادية والتأكيد من ان جميع الخدمات والمنتجات بها تتماشى مع التوقعات المرجوة وتحقيق رسالة الشركة وأهدافها .



السيد / عبد العزىز عثمان :

الرئيس التنفيذي للعمليات ، يقدم تقاريره إلى الرئيس التنفيذي مباشرة ، ومن ضمن مسؤولياته توجيه وإدارة وتنسيق جميع الأنشطة الداخلية للعمليات في كل من قسم التغذية والخدمات المساعدة وفقاً للسياسات والأهداف التي وضعها الرئيس التنفيذي ومجلس الإدارة . كما أنه يساعد الرئيس التنفيذي في تطوير هذه السياسات والأهداف التي تغطي العمليات ، شئون الموظفين ، الأداء المالي ، زيادة حجم الأعمال . ومن مهامه إدارة العمليات لتحقيق النتائج المالية المدرجة في الميزانية ومعايير أخرى ، وكذلك يشارك في وضع خطط قصيرة الأجل وأخرى طويلة المدى وإعداد الميزانيات استناداً إلى أهداف المؤسسة . كما وأنه يوجه بتطوير سياسة الجودة مما يعزز مكانة المؤسسة بين نظيراتها من المؤسسات ووضع سياسات التشغيل بما يتفق مع أهداف إدارة المؤسسة ويحرص على تنفيذها بدقة وتقديم نتائج العمليات الشاملة بشكل منظم ومنهجي ويرسل تقارير هذه النتائج إلى الرئيس التنفيذي . ومن مهامه أيضاً التأكيد من أن جميع الأنشطة والعمليات يتم تنفيذها طبقاً للوائح والقوانين المعمول بها في الدولة والعمل على تطوير إستراتيجيات لضمان تطوير الإدارات التي تدرج تحت مسؤولياته لتقديم الخلافة المناسبة لإدارة تلك الوحدات / الإدارات . كما وأنه يعمل على تطوير القوى العاملة وتقليل التكاليف الإدارية دون المساس بمصالح وحقوق الموظفين ، ووضع إستراتيجيات مناسبة توافق المنافسة الحادة الموجودة حالياً في السوق المحلي .

السيد / مجدى طلال :

مدير خدمات الدعم ، يقدم تقاريره إلى الرئيس التنفيذي للعمليات ، وهو مسؤول عن إدارة وتوجيه والإشراف على جميع خدمات الدعم التي تقدمها المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق .

السيد / شام ساروف :

مدير إدارة الرقابة الداخلية وضابط الإمتثال في المؤسسة ، يقدم تقاريره إلى لجنة التدقير وإلى رئيس مجلس الإدارة وإلى مجلس الإدارة . ومن ضمن مهامه أنه هو المسئول عن تصميم وإدارة وتحطيط عملية التدقير للمؤسسة ، بالإضافة إلى مسؤوليته عن إعداد دليل السياسات والإجراءات للمؤسسة وتنفيذها ، فضلاً عن تحليل المخاطر التي تواجه المؤسسة . ويتم هذا التحليل تحت إشراف الإدارة على النحو المطلوب ، بالإضافة إلى



مسؤوليته عن تطوير وإدارة خطط التنفيذ الداخلي والتنسيق مع المدققين الخارجيين . ومن مهامه ايضا ان يقوم بالتأكد من تنفيذ كل السياسات المتعلقة بتنفيذ ضوابط حوكمة الشركات ، كما انه يصدر تقارير دورية عن قسم خدمات الدعم وامثله لسياسات المؤسسة ، بالإضافة الى الإشراف على جميع الوثائق والسجلات والبيانات المالية واستخدامها وحفظها وفقاً لسياسات ونظام المؤسسة . وكذلك القيام بكل المهام الموكلة لمدير إدارة الرقابة الداخلية .

السيد / اليسدر لاوسن ديك:

مدير قسم المشتريات الجديد ، يقدم تقاريره إلى الرئيس التنفيذي مباشرة ، وهو مسؤول عن تطوير هذا القسم في المؤسسة عن طريق فتح منافذ للبيع وإدارة وتطوير العلامة التجارية والتسويق وجميع الأنشطة الترويجية.

وفىما يلى بيان بأسماء الموظفين التنفيذيين فى المؤسسة ووظائفهم وتاريخ تعيينهم مع بيان بمجموع الرواتب والمكافآت المدفوعة لهم :

الإسم	المنصب	تاريخ التعيين	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة لعام 2014 (درهم)	مجموع المكافآت المدفوعة لعام 2014 (درهم)
السيد/ محمد أحمد منيب	الرئيس التنفيذي	2009/12/17	لا يحصل على راتب او مكافآت من المؤسسة	لا يحصل على راتب او مكافآت من المؤسسة
السيد/ هانى محمود فرج	الرئيس المالى التنفيذي	2010/01/01	لا يحصل على راتب او مكافآت من المؤسسة	لا يحصل على راتب او مكافآت من المؤسسة
السيد/ ماثيو ابراهام	المراقب المالى	1998/07/01	58.410	482.330
السيد/ يعقوب زين	مدير إدارة الموارد البشرية	2013/07/01	30.247	448.901
السيد/ وليد هارونى	مدير قسم الفنادق	2007/05/20	179.400	1.028.652
السيد/ عبد العزيز عثمان	الرئيس التنفيذي للعمليات	2013/01/01	375.000	1.256.360
السيد/ مجدى طلال	مدير خدمات الدعم	2010/09/20	152.000	868.567
السيد/ شام ساروف	مدير إدارة الرقابة الداخلية وضابط الإمتثال	2010/07/04	48.000	382.072
السيد/ اليسدر لاوسن ديك	مدير قسم المشتريات الجديد	2014/01/19	0.0	660.266



• المهام وال اختصاصات الموكلة للإدارة التنفيذية :

إدارة أعمال المؤسسة وتقديم التوجيهات للجهاز التنفيذي بما ينماشى مع أهداف المؤسسة الإستراتيجية والسياسات المقررة من مجلس الإدارة وأحكام القانون وأحكام التشريعات الأخرى ذات العلاقة بأعمال المؤسسة وأنشطتها .

1- تزويد مجلس الإدارة بتقارير دورية دقيقة عن أوضاع المؤسسة المالية وأعمالها والإجراءات المتخذة لإدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية ، وذلك لتمكين مجلس الإدارة من مراجعة الأهداف والخطط والسياسات الموضوعة ومسائلة الإدارة التنفيذية عن أدائها .

2- تزويد أعضاء مجلس الإدارة بأي معلومات ووثائق ضرورية لاجتماعات مجلس الإدارة قبل وقت مناسب .

3- تقديم التوصيات بخصوص أي مقتراحات يراها ضرورية تتعلق بأعمال المؤسسة .

4- تزويد الهيئات الرقابية (وزارة الاقتصاد - هيئة الأوراق المالية والسلع - سوق أبوظبي للأوراق المالية وغيرها) بأي معلومات وبيانات ووثائق مطلوبة وفقاً لأحكام القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضى أي منها .

وخلال هذا العام 2014 لم يقم مجلس الإدارة بتفويض اي من الإدارة التنفيذية للقيام بأى مهام من ضمن اختصاصات المجلس .

رابعاً : الإفصاح وتضارب المصالح :

لضمان الالتزام بإطار العمل القانوني والشفافية يتبعن على أعضاء مجلس الإدارة :

1. الإفصاح عن كافة العضويات الأخرى والسعى إلى الحصول على تصريح من مجلس الإدارة لآية عضوية جديدة في مجالس إدارة الشركات .
2. الإفصاح عن الأنشطة التجارية التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بأعمال المؤسسة .
3. الإفصاح عن آية مصالح جوهرية للعضو تمثل المؤسسة طرفاً فيها .
4. عدم المشاركة أو السعي على أي قرار يمكن أن يكون سبباً في تضارب للمصالح .



5. ألا يقوم بتقديم أو قبول الرشاوى أو الهدايا أو الإكراميات التي قد تؤثر على القرارات.
6. إخطار مجلس الإدارة بأى أنشطة مع جهة منافسة أو غيرها من الجهات مما قد يكون سبباً لتضارب في المصالح.

يقوم أعضاء مجلس الإدارة بتقديم وثيقة إفصاح تغطي الموضوعات أعلاه ويتم تحديثها سنوياً . كما تقوم المؤسسة بالإفصاح للمساهمين عن التعاملات الجوهرية مع الشركات التابعة لحملة الأسهم أو أعضاء مجلس الإدارة والتداولات على أسهم المؤسسة بواسطة أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين.

خامساً : مدقق الحسابات الخارجي:

إن شركة التدقيق الخارجي مستقلة تماماً عن المؤسسة ومجلس إدارتها وهي تمارس أعمال التدقيق الحسابي والتأكيد من صحة البيانات المالية ومراقبة حسابات المؤسسة عن السنة المالية التي عينت فيها ولها في سبيل أداء مهامها حق الإطلاع على جميع دفاتر المؤسسة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات والإيضاحات التي تري ضرورة الحصول عليها ولها أن تتحقق من موجودات المؤسسة والتزاماتها .

تتولى شركة أرنست آند يانغ أعمال التدقيق الخارجي للمؤسسة – وهي شركة مقيدة لدى وزارة الاقتصاد في سجل مدققي الحسابات المشغلين – للسنة الرابعة على التوالي وذلك بناء على موافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية الأخيرة والمنعقدة في 02/ ابريل/2014 على هذا الترشيح .

وقد تقاضت أتعاب قدرها 60.000 درهم عن أعمال التدقيق للبيانات المالية السنوية للمكتب الرئيسي وبلغ 112,000 درهم عن مراجعة الحسابات ربع السنوية وال XPRL Filing وذلك بإجمالي مبلغ 172.000 درهم .

وخلال العام 2014 لم تقم المؤسسة بتعيين أي مدقق حسابات خارجي آخر لأداء اي مهام اخرى للمؤسسة .



شركة أرنست اند يانغ	أسم مكتب التدقيق
4 سنوات	عدد السنوات التي قضتها كمدقق حسابات خارجي للمؤسسة
132,000	إجمالي أتعاب التدقيق للبيانات المالية لعام 2014 (درهم)
40,000	أتعاب وتكاليف الخدمات الخاصة الأخرى بخلاف التدقيق للبيانات المالية لعام 2014 (درهم)
التدريب على نظام الـ XPRL Filing	تفاصيل وطبيعة الخدمات المقدمة الأخرى

سادساً : بيان لجان مجلس الإدارة :

لجنة التدقيق :

بناء على مقترح لجنة الحكومة المقدم لمجلس إدارة المؤسسة قرر المجلس في القرار 1/8/4 في إجتماعه بتاريخ 03/03/2010 تشكيل لجنة التدقيق بما يتوافق مع ضوابط ومتطلبات الحكومة ، وبما أنه تم إنتخاب أعضاء مجلس إدارة جدد للدورة السادسة فإن أعضاء لجنة التدقيق للدورة الجديدة كالتالي :

رئيس اللجنة	السيد / عبد الله خلف العتيبة
عضووا	السيد / شاهين بن ربيع المهرى
عضووا	السيد / محمد أحمد الخوري

يتمتع أعضاء لجنة التدقيق بخبرة و دراية واسعة في المسائل المالية والمحاسبية و عمليات التدقيق .



مهام وواجبات لجنة التدقيق ما يلى :

- 1- وضع وتطبيق سياسة التعاقد مع مدقق الحسابات الخارجي ورفع تقرير لمجلس الإدارة تحدد فيه المسائل التي ترى أهمية اتخاذ إجراء بشأنها مع تقديم توصياتها بالخطوات اللازم اتخاذها.
- 2- متابعة واستقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومدى موضوعيته ومناقشته حول طبيعة ونطاق عملية التدقيق ومدى فعاليتها وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة .
- 3- مراقبة سلامة البيانات المالية للشركة وتقاريرها (السنوية ونصف السنوية وربع السنوية) ومراجعة كجزء من عملها العادي خلال السنة .
- 4- مراجعة أنظمة الرقابة المالية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالمؤسسة .
- 5- مراجعة رسالة مدقق الحسابات الخارجي وخطة عمله وأي استفسارات جوهرية يطرحها المدقق علي الإداره بخصوص السجلات المحاسبية أو الحسابات المالية أو أنظمة الرقابة وردها وموافقتها عليها .
- 6- وضع الضوابط التي تمكن موظفي المؤسسة من الإبلاغ عن آية مخالفات محتملة في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية أو غيرها بشكل سري والخطوات الكفيلة بإجراء تحقيقات مستقلة وعادلة لتلك المخالفات .
- 7- مراقبة مدى تقادم المؤسسة بقواعد السلوك المهني .
- 8- مناقشة نظام الرقابة الداخلية مع الإداره والتتأكد من أدائها لواجبها في إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية .

خلال العام 2014 تم عقد (4) إجتماعات للجنة التدقيق لمناقشة كل المسائل المتعلقة بالبيانات المالية وكل الأمور ذات الصلة بعمل هذه اللجنة ، وقد كانت تواريخ هذه الإجتماعات كالتالي :



الجتماع الأول بتاريخ 24/فبراير/2014

الاجتماع الثاني بتاريخ 13/مايو/2014

الاجتماع الثالث بتاريخ 11/أغسطس/2014

الاجتماع الرابع بتاريخ 06 /نوفمبر/2014

لجنة الترشيحات والمكافآت :

إن الغرض الرئيسي للجنة الترشيحات والمكافآت هو تحديد السياسات والمعايير للترشيح لعضوية مجلس الإدارة مع المراجعة الدورية للاحتجاجات من القدرات والمهارات المطلوبة في المجلس وإعداد السياسات الخاصة بالموارد البشرية والتدريب وتحطيم التعاقب والإحلال الوظيفي والتعيينات وإنهاء الخدمات والتتأكد من استقلالية الأعضاء المستقلين وجوانب تعارض المصالح في عضوية الأعضاء في مجالس إدارات الشركات الأخرى إلى جانب وضع سياسات تعويضات ومكافآت أعضاء المجلس وكبار التنفيذيين بالإضافة إلى المسائل الأخرى المحالة إلى اللجنة من قبل مجلس الإدارة .

وبما أنه تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة الجديدة (الدورة السادسة) فإن لجنة الترشيحات والمكافآت للدورة الجديدة تتكون من السادة :

رئيس اللجنة

السيد / سلطان بن غنوم الهاشمي

عضووا

السيدة / آمنة سيف المنصوري

عضووا

السيد / محمد أحمد الخوري

خلال العام 2014 لم تجتمع لجنة الترشيح والمكافآت وذلك لأنه لم يحدث أي تغيير في الجهاز الإداري للمؤسسة كما انه لم تصدر اي مكافآت غير المنصوص عليها في نظم ولوائح المؤسسة .



سابعاً : نظام الرقابة الداخلية:

تم تأسيس ادارة الرقابة الداخلية بالمؤسسة بناءاً على القرار رقم 3/2010 بتاريخ 24/08/2010 الصادر من مجلس الادارة برئاسة المحاسب القانوني السيد / شام سوندار ساروف الحاصل على زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية بالإضافة إلى زمالة المحاسبين الإداريين من معهد المحاسبين الإداريين من الولايات المتحدة الأمريكية كما انه حاصل على زمالة المحاسبين القانونيين من الهند والذي يشغل ايضاً منصب ضابط الإمتثال بالمؤسسة ، وذلك التزاماً وتماشياً مع قوانين حوكمة الشركات حيث تقوم باعداد التقارير وتسلیمها مباشرةً إلى مجلس الادارة ، كما ان مجلس الادارة يعلن مسؤوليته عن نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة وعن كافة نشاطاتها ، كما يقوم مجلس الادارة بالإشراف على نظام الرقابة الداخلية على النحو المفصل كما في دليل حوكمة الشركات . وتعمل هذه الادارة على تقييم وسائل واجراءات إدارة المخاطر للمؤسسة والتطبيق الكامل لقواعد الحوكمة والتحقق من التزام المؤسسة والعاملين فيها بأحكام القوانين والأنظمة والقرارات النافذة التي تنظم عملها والسياسات والإجراءات الداخلية .

تقوم ادارة الرقابة الداخلية بمراجعة البيانات التي تعرض على الادارة العليا للمؤسسة والتي تستخدم في اعداد القوائم المالية ، وتمثل آلية عمل إدارة الرقابة الداخلية بصفة أساسية في إدارة المخاطر وتطبيق قواعد الحوكمة على نحو سليم بما يتوافق مع القوانين والأنظمة المعمول بها .

إن المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق تتقدّم بنظام إدارة الرقابة الداخلية والإجراءات التي اتخذتها لمراجعة انشطتها ومنها :

أ/ التوجيه والاشراف على انشطة التدقيق الداخلي والتاكيد من ان التوجيهات الإستراتيجية للادارة يتم تفيذهما بشكل ثابت .

ب/ ممارسة التقييم المستمر والمنتظم والتاكيد من فعالية وكفاءة اجراءات وعمليات إدارة المخاطر وحوكمة المؤسسة .

ج/ وضع وتطوير نماذج لتقدير المخاطر وتصنيص موارد التدقيق وتطوير وادارة وتجهيز برامج التدقيق الداخلي ضمن نطاق صلاحيات لائحة وأنظمة إدارة الرقابة الداخلية .



د/ تقديم التقارير الى الادارة بنتائج اعمال الرقابة الداخلية او اي تحليل او تقييم او توجيهات بشأن الانشطة التي تتم مراجعتها .

- ه/ تقديم المشورة لادارة المخاطر والاجراءات المتبعة لمعالجتها وعمليات الحكومة بالمؤسسة .
- و/ التنسيق مع الادارات الاخرى في المؤسسة لضمان توحيد خطط وبرامج واجراءات المؤسسة .
- ز/ تأهيل وتدريب المدققين المهرة لاداء الانشطة المطلوبة منهم .
- ح/ تحديد وتقييم مجالات المخاطر لوضع خطة التدقيق السنوية .
- ط/ توجيه ومراقبة اداء المؤسسة ومشاريع التدقيق المالي والتزام وإمتثال المؤسسة للأنظمة وتحليل عمليات المؤسسة .
- ى/ تلقي تقارير الشكاوى والادعاءات .

ك/ البحث والتقصى عن ادوات وممارسات التدقيق الحديثة ومتابعة فرص التطوير المهني بما في ذلك التدريب الداخلى والخارجي وعضويات الجمعية المهنية بالإضافة الى مشاركة المعلومات مع الموظفين المعندين لغايات زيادة خبرات ادارة الرقابة الداخلية .

ترسل كافة التقارير المعنية بالرقابة الداخلية الى مجلس ادارة المؤسسة لتعزيز النظام وتفعيله لينسجم مع ما جاء في القرار الوزارى رقم 518 لسنة 2009 . وتمثل آلية عمل نظام الرقابة الداخلية من خلال رفع تقاريره الى مجلس الادارة بحيث تتضمن :

1. تقييم وتوثيق شامل للمخاطر المختلفة التي تواجه المؤسسة .

2. إعداد سجل بالمخاطر وما يحدث سنويًا .

3. وضع خطة تدقيق مبنية على سجل المخاطر المذكورة أعلاه .

4. استمرار تطوير بنية حوكمة الشركات في المؤسسة وضمان التنفيذ السليم لها .

المؤسسة لديها بالفعل سياسات وإجراءات لجميع شعبية الفنادق فضلاً عن مكتب المؤسسة ، وقد تمت الموافقة على هذه السياسات من قبل مجلس الإدارة . جميع السياسات والإجراءات يتم تحديثها دورياً مع الأخذ في



الاعتبار جميع التغيرات الحاصلة في العالم . وقد تم تفید مخطط هيکلي للموظفين مع تحديد واضح لسلطاتهم ومسؤولياتهم ، وهناك مدونة لقواعد السلوك لجميع العاملين كما ان هناك التقىم السنوي للأداء ويجرى تحديد اداء الموظفين .

ثامناً : المخالفات خلال العام المالي 2014

إن المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق تلتزم بجميع القوانين والقرارات واللوائح المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة ، ولم ت تعرض المؤسسة خلال السنة المالية 2014 لأى عقوبات او قيود سواء من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع أو أى هيئة تنظيمية أخرى .

تاسعاً: المساهمون :

يشكل مساهمو المؤسسة قمة هرم الحكومة داخل المؤسسة ، فالجمعية العمومية هي مصدر السلطات لأجهزة حوكمة المؤسسة الأخرى وفقاً للنظام الأساسي وقانون الشركات واللوائح والقرارات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية .

وفيما يلي قائمة المساهمين الذين يملكون 5% او اكثر من رأس مال الشركة كما في 31/12/2014 :

المساهمون الرئيسيون	النسبة المئوية
الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان	34.33
محمد عبد العزيز ربيع شاهين المهيري	10.65
شركة الإمارات للفنادق ذ.م.م	8.36
الشيخ محمد بن سلطان سرور الظاهري	7.52



عاشرًا : قواعد السلوك المهني ::

تأكدًا على التزام المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق بأعلى معايير الأمانة والقيم الأخلاقية فانها تعتبر التصرف المهني الأخلاقي امراً اساسياً للعمل لديها وجوهرياً في ادارة المؤسسة لاعمالها ، ويشكل السلوك المهني والأخلاقي لبنة أساسية في سمعة المؤسسة ونجاحها .

إن المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق تطبق النظام المعد لقواعد السلوك المهني لمجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين الذي يشمل القواعد العامة لأخلاقيات المهنة ويعطي مجموعة واسعة من الإجراءات والممارسات فيما يتوافق مع جميع التشريعات ذات العلاقة والأعراف المحلية .

أحد عشرًا : السياسة البيئية والاجتماعية ::

ان المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق ملتزمة بحماية كلّا من البيئة ، الضيوف ، الموظفين وممتلكات الشركة من المخاطر البيئية والصحية ومن مخاطر السلامة . وفي سبيل وفائها بهذا الالتزام فانها تحرص على توفير بيئة صحية وآمنة عن طريق :

- الامتثال لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة ذات الصلة بهذا الموضوع وغيرها من المتطلبات
- حماية البيئة من خلال التحسين المستمر للاداء البيئي والحماية من التلوث .
- في جميع الممارسات التجارية لدينا نأخذ في الاعتبار الاثار البيئية لهذه الممارسات .
- استخدام منتجات صديقة للبيئة حيثما كان ممكنا .
- تخصيص موارد لتطوير برامج مناسبة وإجراءات معينة لتنفيذ هذه السياسة البيئية .
- قياس الاداء ووضع اهداف لتحسينه .
- التقليل وباستمرار من الهدر في استخدام المياه والطاقة دون التأثير على نوعية الخدمة المقدمة للضيوف .



- حماية الضيوف والموظفين والمقاولين وجميع الاطراف المعنية من جميع المخاطر الصحية ومخاطر السلامة من خلال خلق بيئة آمنة بهدف التخلص من الاصابات الشخصية والامراض المهنية .
- توفير التدريب اللازم لضمان الممارسات الآمنة ، مع ملاحظة التزام الجميع بهذه الطرق الآمنة اثناء تأديتهم لواجباتهم .
- اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على المخاطر الصحية البيئية والمهنية والشخصية والتي هي على كافة الاستعداد للاستجابة لحالات الطوارئ في جميع الاوقات.
- اشتراك قطاع الاعمال مع المقاولين الذين يتقاسمون نفس المبادئ في دعم البيئة والصحة والسلامة .
- ضمان التحسين المستمر من خلال تشجيع كل موظف على تنفيذ هذه السياسات والمساهمة في بيئة اكثر امنا لاجيال المستقبل .
- مراجعة سياسات مركز ابوظبي للبيئة والصحة والسلامة بانتظام للتتأكد من مواكبة نظمنا وسياساتنا لنظم وسياسات المركز .
- نحن ملتزمون بتقديم تقرير لمركز ابوظبي للبيئة والصحة والسلامة عن التقدم لعرض النظم والسلطة التنظيمية في فترات منتظمة .

المسئولية الاجتماعية للشركة واشتراكها في تنمية المجتمع المحلي :

إن المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق وموظفيها يفخرون بالاثر الايجابي الذي لديهم في العديد من المستويات في المناطق التي يعملون ويعيشون فيها ، وهم يملكون على اعطاء الاولوية لهذا الاثر في جميع انشطتهم في المجتمعات المحلية والتي يعتمدون عليها للحصول على دعم البعثة التشغيلية والقصد هو اعطاء الاعتبار الكافي



دائماً للقضايا الاجتماعية عند التخطيط والتنفيذ للمشاريع والبرامج التي تعمل المؤسسة على تنفيذها . إن العمل معاً من أجل إحداث تغيير إيجابي وبناء علاقات قوية في المجتمع وتقليل البصمة البيئية التي تسببت بها أنشطة بعض الشركات في مناطق عملها تؤدي لتوفير الحافز لاشراك المجتمع المحلي في الشركة .

إن المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق تعتقد انه يمكن ان يكون لها تأثير كبير في المجتمع المحلي ، حيث ان المؤسسة تقوم بدعم الرعاية المحلية والإقليمية بالإضافة الى العديد من المنظمات الإنسانية غير الهدافة للربح والذين يعملون معها نحو الهدف المشترك مما يؤدي لبناء علاقات قوية . في حين أن مجموعة من الأساليب المتنوعة تدعم الشركة - على اساس الاحتياجات الفردية للمجتمع - فان المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق تركز على الانشطة والمشاريع والمنظمات التي سوف تسفر عن نتائج ملموسة وایجابية خاصة في مجال البيئة والصحة والأنشطة الترفيهية ، كما ان المؤسسة سوف تبرهن على وجود التزام ثابت للاسباب الإنسانية التي تقع خارج نطاق مجالات العمل الأساسية من خلال التبرعات بالوقت والاموال او الموارد الخاصة والذي تقوم به المؤسسة وبصورة منتظمة .

* ومن اهم الاعمال التي قامت بها المؤسسة خلال العام 2014 هو دعم ورعاية المؤسسة لحملة " لا تخذلني " وهي الحملة المختصة بجمع التبرعات لأنشطة الخاصة بمرض الثلاسيميا .

أثني عشررا : معلومات عامة :-

أ. التواصل مع المساهمين

تحرص المؤسسة علي التواصل مع مساهميها عن طريق البيانات الصحفية الدورية ، وعند كل تطور هام يحدث ، وتتوفر المعلومات الخاصة بالمؤسسة ونشاطاتها وبياناتها المالية على الموقع الإلكتروني للمؤسسة وتلتقي الإدارة التنفيذية دورياً مع المستثمرين والخبراء والمحللين الماليين لاستعراض نشاطات



المؤسسة وبياناتها المالية ، إضافة إلى إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة إلى الإدارة من اجتماعات الجمعية العمومية .

ب. بيان بسعر أسهم المؤسسة في السوق (أدنى سعر وأعلى سعر) في نهاية كل شهر خلال السنة المالية 2014

الشهر	أدنى سعر بالدرهم	أعلى سعر بالدرهم	سعر الإغلاق بالدرهم
يناير	8.00	8.25	8.25
فبراير	8.01	8.01	8.01
مارس	11.5	11.5	11.5
ابريل	7.05	7.09	7.05
مايو	6.9	6.9	6.9
يونيو	7.18	7.18	7.18
يوليو	6.00	6.00	6.00
اغسطس	6.00	6.00	6.00
سبتمبر	6.1	6.1	6.1
اكتوبر	6.4	6.99	6.99
نوفمبر	6.12	6.12	6.12
ديسمبر	4.79	4.79	4.79

ج . بيان بتوزيع ملكية المساهمين كما في 31/12/2014

جنسية كل فئة	نسبة توزيع ملكية المساهمين	أفراد	حكومات	شركات
ـ	%76.19	لا يوجد	ـ	%23.81
الإمارات (شركات إماراتية)	ـ	محلي (موطني دولـة الإمارـات)	ـ	ـ





د. بيان بالأحداث الجوهرية التي صادفت المؤسسة خلال العام 2014

خلال العام 2014 لم تكن هناك احداث جوهرية صادفت المؤسسة .

هـ. بيان بالأداء المقارن لسهم المؤسسة مع مؤشر السوق العام ومؤشر القطاع الخدمي

لا يخفى على احد ما يشهده العالم من تقلبات إقتصادية ومالية غير مسبوقة منذ عقود طويلة ، ونجد أن قطاع السياحة والفنادق أحد اهم القطاعات التي تأثرت ~~بذلك التغيرات~~ ، حيث انها تعتمد على توفر السيولة لدى الأفراد والمنظمات والشركات ، وعلى ازدهار الأعمال والنشاط الإقتصادي .

حمدان بن مبارك آل نهيان

رئيس مجلس الادارة



2014 NCTH vs. Abu Dhabi General Index

